تأثير جماعات الضغط من الكيانات السياسية على الحياة السياسية والفصل بين السلطات

د. عائشة مرزوق عيد مبارك مشوط العازمي

حاصلة على دكتوراه في القانون- كلية الحقوق- جامعة عين شمس

(ISSN: 2537 - 0758)

تأثير جماعات الضغط من الكيانات السياسية على الحياة السياسية والفصل بين السلطات

د. عائشة مرزوق عيد مبارك مشوط العازمي

الملخص:

تنبه الفقه الحديث إلى ضرورة إتباع منهج جديد في دراسة جماعات الضغط فلا يكفي الوقوف عند تحليل المؤسسات وإنما يتعين دراسة كيفية سير وتحرك السياسة أو بعبارة أخرى تبين للمتخصصين في العلوم السياسية أن الدراسة الوصفية للمؤسسات غير مجدية، لأنها شكلية أكثر مما يجب ولا تهتم بمجريات الأمور كما أنها بعيدة عن الواقع، فالواقع أن القرارات التي تتخذها السلطات السياسية هي نتاج العلاقة بين قوي الجماعات التي يهمها القرار.

وهذا الواقع جدير بالبحث وأولي بالعناية لمحاولة فهم ما يجري على المسرح السياسي وإذا كان هذا هو الهدف من الدراسات الحديثة فإنه يتعين الاهتمام بعملية اتخاذ القرار أكثر من الاهتمام بشكل وتركيب المؤسسات أي إعطاء الأولوية للجماعات التي تسير السلطة وتزعمها على اتخاذ القرارات وعدم الاقتصار على تحليل النصوص الدستورية التي تنظم سلطات الدولة.

ويعد هذا الفكر الجديد نتاج المدرسة السلوكية الأمريكية بما يتسم به هذا الفكر من الديناميكية والواقعية ويحلهما محل الجمود والشكلية اللذين يتسمان المنهج الوصفي الذي يقف عند مجرد دراسة تركيب السلطة وتحليل شكل وهيكل المؤسسات العامة والخاصة.

وتختلف جماعات الضغط عن الأحزاب السياسية فجماعات الضغط تكتفي بمجرد التأثير على السلطة من الخارج دون محاولة الوصول إليها أو ممارستها، أما الأحزاب فهدفها الرئيسي هو الوصول إلى كراسي الحكم وممارسة السلطة سواء نجحت في تحقيق هذا الهدف أم لا.

وتشمل جماعات الضغط هيئات عديدة ومتنوعة أهمها: النقابات المهنية والنقابات العمالية والجمعيات النسائية والهيئات المدافعة عن حرية التعليم أو والنوادي وقدامي المحاربين والجمعيات الفكرية ومنظمات الفلاحين والتجمعات الدينية وتنظيمات الشباب وجمعيات الأسر وحركات الرأي ومنظمات المجتمع المدني... الخ.

The impact of Lobby groups of political entities on political life and the separation of powers

Summery:

Modern jurisprudence has drawn attention to the necessity of adopting a new approach in studying pressure groups. It is not sufficient to stop at analyzing institutions, but rather it is necessary to study how politics proceeds and moves, or in other words, it has become clear to specialists in political science that the descriptive study of institutions is not useful. Because it is more formal than necessary, does not care about the course of events, and is far from reality. The reality is that the decisions taken by political authorities are the product of the relationship between the forces of the groups that are concerned with the decision.

This reality is worthy of investigation and attention in an attempt to understand what is happening on the political scene. If this is the goal of modern studies, then attention must be paid to the decision-making process more than to the form and composition of institutions. That is, priority must be given to the groups that exercise and lead power over decision-making, and not limited to analyzing the constitutional texts that regulate the state's powers.

This new approach is a product of the American behavioral school, characterized by dynamism and realism, replacing the rigidity and formalism of the descriptive approach, which is limited to merely studying the structure of power and analyzing the form and structure of public and private institutions.

Pressure groups differ from political parties. Pressure groups are content with merely influencing power from the outside without attempting to reach or exercise it. Political parties, on the other hand, have as their primary goal the attainment of power and the exercise of authority, whether they succeed in achieving this goal or not.

Pressure groups include numerous and diverse bodies, the most important of which are: professional unions, labor unions, women's associations, bodies defending freedom of education, clubs, veterans' clubs, intellectual associations, peasant organizations, religious groups, youth organizations, family associations, opinion movements, civil society organizations.

(ISSN: 2537 - 0758)

المقدمة

إن دراسة العلاقة بين النظام السياسي والسياسة العامة تتحدد من خلال معرفة أدوار المؤسسات والقوى المكونة للنظام السياسي الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة. فالسياسة العامة ترتبط درجة تحقيقها للأهداف بشكل مباشر وغير مباشر بكفاءة وتوازن عمل تلك المؤسسات في صنع السياسات العامة فاستقلالية السلطة التشريعية كمؤسسه رسميه في ممارسة الدور الرسمي لها، إضافة لدور الرقابة والتقييم لعمل السلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية في تنفيذ السياسات العامة، يؤدي إلى أن تكون العملية السياسية داخل النظام السياسي أكثر ديمقراطية وبالتالي نجاح السياسات العامة.

وينطبق هذا الأمر أيضا على دور المؤسسات غير الرسمية ومدى استقلاليتها وتأثيرها في مؤسسات النظام السياسي الرسمية وفق صيغ متفق عليها، حيث أن قدرة تلك المؤسسات في تمرير متطلبات المجتمع إلى المؤسسة التشريعية ومنها تصاغ في إطار قرارات وتشريعات السياسات العامة وتطبيقها من قبل المؤسسة التنفيذية بشكل يكفل تحقيق متطلبات المجتمع ومن هنا يمكن القول بأن للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسي دور هام في صنع السياسات العامة، وإن هذا الدور متباين في قوته وفاعليته من مؤسسه إلى أخرى داخل النظام السياسي نفسه ونوع العلاقة بينها من جهة، ومن نظام سياسي إلى أخر من جهة أخرى.

وعندما نتحدث عن دور ومكانة الجماعات الضاغطة في صنع القرارات السياسية يجدر بنا التفريق بين نظام الحكم والنظام السياسي فنظام الحكم هو ما تحدده النظم والقوانين الدستورية وهو الإطار المحدد للسلطات الثلاثة، أما النظام السياسي فلا يقف عند هذه الحدود بل يمتد ليشمل القوى غير الرسمية فإلى جوار السلطات الثلاثة تمت قوى أخرى تعمل على تكوين النظام السياسي وتؤثر في كيانه وتحدد خصائص صنع القرار السياسي فيه، ومن بين أهم هذه القوى توجد الجماعات والقوى الضاغطة كإحدى القوى السياسية الفعالة داخل الحقل السياسي.

من هنا جاءت عملية بحثنا هذه لتتناول هذا الدور وهذه المكانة التي تحتلها هذه المجموعات الضاغطة والتي يتبين من خلال تسميتها أنها جماعات تمارس ضغوطات

كبيرة في سياسة أي نظام، وقبل الانطلاق في تحديد هذه المكانة لابد أن نعطي تعريفاً للجماعات الضاغطة.

وأثرنا ان نتناول هذه الدراسة من خلال عرض للمبحثين التاليين:-

المبحث الأول:- مفهوم جماعات الضغط وبيان دورها في الحياة السياسية

المبحث الثاني:- دور جماعات الضغط في الدور السياسي ومبدأ الفصل بين السلطات

المبحث الأول

مفهوم جماعات الضغط وبيان دورها في الحياة السياسية

عند النظر في الشروط التي يجب توافرها في جماعة الضغط يتضح أن ظاهرة جماعات الضغط ظاهرة قديمة، فبعض القواعد التي تفرضها سلطات الدولة وتفرغها في قالب قانوني قد يؤدي إلى التضييق على طبقة اجتماعية أو الإضرار بمصالحها، وقد تكون مكلفة بشكل باهظ لممارسي مهنة معينة وقد تكون عائقاً أمام المفكرين أو الكتاب أو أنصار مذهب معين.

ومن هنا يلزم أن يتدخل أصحاب المصلحة لدى سلطات الدولة لشرح وجهة نظرهم والدفاع عن مصالحهم.

ويأخذ التدخل من جانب جماعات الضغط المختلفة أشكالاً متباينة تختلف باختلاف مركز الجماعة داخل الدولة وباختلاف الوسائل المستخدمة للتأثير على السلطة.

ونوضح ذلك من خلال المطلبين التاليين:-

المطلب الأول

تعريف بجماعات الضغط كقوة سياسية

يمكن تعريف جماعة الضغط بأنها تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطاً على السلطات العامة بهدف الحصول على قرارات تخدم هذه مصالح.

ويبين من هذا التعريف أنه يتعين توافر شروط ثلاثة لكي تعتبر الجماعة من جماعات الضغط:

أولاً: وجود علاقات ثابتة بين أعضاء الجماعة، أي وجود تنظيم.

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً: توافر شعور يوحد أفراد التنظيم من أجل الدفاع عن مصالح معينة.

ثالثاً: قدرة الجماعة على ممارسة ضغط على السلطات العامة لتحقيق مصالحها[١].

بالتأمل في الشروط التي يجب توافرها في جماعة الضغط يتضح أن ظاهرة جماعات الضغط ظاهرة قديمة، فبعض القواعد التي تفرضها سلطات الدولة وتفرغها في قالب قانوني قد يؤدي إلى التضييق على طبقة اجتماعية أو الإضرار بمصالحها، وقد تكون مكلفة بشكل باهظ لممارسي مهنة معينة وقد تكون عائقاً أمام المفكرين أو الكتاب أو أنصار مذهب معين.

ومن هنا يلزم أن يتدخل أصحاب المصلحة لدى سلطات الدولة لشرح وجهة نظرهم والدفاع عن مصالحهم.

ويأخذ التدخل من جانب جماعات الضغط المختلفة أشكالاً متباينة تختلف باختلاف مركز الجماعة داخل الدولة وباختلاف الوسائل المستخدمة للتأثير على السلطة[٢].

ورغم أن ظاهرة جماعات الضغط ظاهرة قديمة فإن تزايد أهميتها في السنوات الأخيرة من الناحية العملية والنظرية يحتاج إلى تبرير. ولعل أهم سبب وراء ازدياد أهمية جماعات الضغط هو تطور ونمو وظائف الدولة وتداخلها في مجالات كثيرة كانت بعيدة عنها في ظل الدولة الليبرالية خلال القرن التاسع عشر.

وتعد جماعات الضغط بالمئات في فرنسا اليوم، بينما يصل عددها إلى عدة عشرات من الآلاف في الولايات المتحدة، وأمام قوة بهذه الضخامة لم يكن من الممكن تجاهل الظاهرة ولذا فقد وجهتها الدول المختلفة بأساليب متنوعة.

وهناك عدة أنواع من الجماعات الضغط، يحدد كل نوع طبيعة تلك الجماعات والكيفية التي يمكن بها التأثير على النظام السياسي وتحقيق أهدافها.

ومن تلك الجماعات:

<u>الترابطية:</u> وهي التي تقوم على تنفيذ مطالب أعضاءها فيظهر بينهم قدر من الترابط فهي تعبر عن المصالح من خلال توجيه المطالب نحو صنع القرار.

---

(1) Jean Mevnaud: Nouvelles etudes sur les groups de pression en France, Librairie Armand, 1962.

(2) Burdeau: traite de science politique,Tome III.

والمؤسسية: وهي التي تمثل مؤسسات الحكومة الرسمية كالجيش والبيروقراطية والبرلمان.

غير الترابطية: وهي لا تقوم على العامل الاقتصادي فقط وإنما على عدة عوامل فالموقع الجغرافي والعرق والجنس. وقد تمارس نشاطاً سياسياً فتهدد النظام وتؤدي إلى عدم الاستقرار وهي تظهر عندما تتهدد مصالحها فتتخذ ثقافة فرعية داخل المجتمع، وجماعات غير نظامية تظهر بصورة فجائية ووقتية ويتخذ عملها شكل مظاهرات وأعمال شغب[٣].

ولفكرة جماعات الضغط في الدول الشيوعية معني يختلف عن معناها ودورها في الدول الرأسمالية. فالدولة في البلدان الشيوعية تلعب دوراً هاما في الاقتصاد ولذا فإن أهم جماعات الضغط هي جماعات ضغط عامة فالقطاع الاقتصادي العام يمارس ضغطاً على سلطات الدولة لتحقيق مطالبة. ولكن إلى جانب الضغط الذي يمارسه القطاع العام الاقتصادي يوجد نشاط ضغط تمارسه النقابات ومنظمات الشباب والجمعيات النسائية وتنظيمات الأحياء على الحزب الوحيد وهو الحزب الشيوعي.

ويعتبر هذا النظام وسيلة فعالة لإحكام رقابة الحزب على الأنشطة الأخرى ونشر الأيديولوجية التي يعتنقها على نطاق واسع في جميع قطاعات الشعب، وتعتبر الصين وفيتنام أفضل نماذج لهذا النظام .

وتعتبر القوي السياسية ظاهرة اجتماعية، وكل ظاهرة اجتماعية بطبيعتها لا تتسم بالثبات وإنما هي في حالة تطور دائم. كما أن كل قوة سياسية تؤثر وتتأثر بالقوي الأخرى، فلا توجد قوة سياسية معزولة عن المجتمع أو عن غيرها من الظواهر الاجتماعية السياسية، فلا يمكن للأحزاب السياسية تجاهل الرأي العام، وجماعات الضغط ليست بعيدة عن الأحزاب كما أن الرأي العام ليس معزولاً عن الفكر أو الأيدلوجيات.

كما أن قوة سياسية هي: كل طاقة اجتماعية موجهة إلى السلطة إما لأن هذه الطاقة تمسك بالسلطة وإما لأنها تحرك السلطة. ويتبين من هذا التعريف أن القوي السياسية هي

[٣] د. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، بغداد، التعليم العالي، ط(٢)، ١٩٩٠، صـ٢٦٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

طاقة اجتماعية متحركة، ومن ثم فلا يمكن لإنسان أن يكون قوة سياسية إلا إذا استقطب جماعة من الأفراد حوله ليصبح حركة اجتماعية.

ومن ناحية أخرى يبدو من تعريف القوة السياسية أن السلطة هي محور القوة السياسية، فلكي تعتبر القوة قوة سياسية لابد وأن ترتبط بالرغبة في تغيير الأوضاع فقد يكون هدف القوة السياسية المحافظة على ما هو قائم.

ولقد تعددت القوي السياسية في العصر الحديث وهي تتمتع بوسائل متنوعة تؤثر بها في المجال السياسي. ولكن بعض هذه القوي فقط تعتبر سلطة لأن السلطة يشترط لتوافرها أن يكون وراء القوة السياسية فكرة وأن تكون القوة قادرة على فرض نظام اجتماعي ثابت وتنفيذ قراراتها بالقوة.

ويمكن التمييز بين نوعين من القوي السياسية، القوي السياسية المنظمة والقوي السياسية المنتشرة بلا تنظيم.

وتندرج جماعات الضغط تحت القوي السياسية المنظمة. ذلك أن القوي السياسية المنتشرة بلا تنظيم هي تلك التي تستخلص من عقلية الأفراد دون أن يكون لها قاعدة قانونية محددة أي دون أن تكون مؤسسة. ولعل أهم صور القوي السياسية بلا تنظيم، الرأي العام ووعي الطبقة المحكومة وهذه القوي المنتشرة تأثيرها محدود، لأنها ليست منظمة ومن ثم لا يمكنها أن تناضل للوصول إلى هدف محدد.

أما القوي المنظمة مثل الأحزاب وجماعات الضغط والصحافة فإنها تملك وسائل يمكن تنسيقها واستخدامها للتأثير وتحقيق الأهداف السياسية.

كما أن هناك علاقات بين القوي السياسية المنظمة والقوي السياسية المنتشرة، فهذه الأخيرة هي محرك الحياة السياسية وتدرك القوي السياسية المنظمة تماماً أنها لا تستطيع النجاح إلا إذا لمست وعي المواطنين واستمالت الرأي العام(٤).

ولما كانت جماعات الضغط هي منظمات داخل المجتمع هدفها ممارسة نشاط عام والتأثير على السلطات السياسية فإنها تضم مجموعة متباينة الاتجاهات المختلفة في تركيبها، ولذا فمن المستحسن محاولة تصنيف جماعات الضغط على الرغم من صعوبة

(4) Burdeau: Traité de science politique. Tome III.1950. P.p 223.

القيام بهذه العملية ويقترح الفقهاء عدة تصنيفات لجماعات الضغط تختلف باختلاف المعيار الذي يؤخذ في الاعتبار.

ويمكن تصنيف جماعات الضغط إلي:

***التصنيف الأول:** يعتمد على أهمية عملية الضغط على السلطة بالنسبة للجماعة، فبعض الجماعات مهمتها الأساسية أو الوحيدة هي التأثير على السلطة ومثالها الجمعية البرلمانية الفرنسية للدفاع عن حرية التعليم وكذلك اللوبي أو جماعات الضغط المؤسسة في واشنطن، بينما توجد جماعات لا تمارس الضغط إلا بصفة عرضية وبشكل ثانوي إلى جانب نشاطها الرئيسي الذي قد يكون نشاطاً صناعياً أو زراعياً أو دينياً أو غير ذلك.

والأمثلة على هذه الجماعات عديدة منها الأكاديمية الفرنسية والكنائس والجمعيات الأدبية وشركات التأمين والمصانع ..... الخ.

من هنا يمكن أن نقول إنه يمكن التمييز بين جماعات ضغط بحتة وجماعات ضغط جزئية.

***أما التصنيف الثاني** لجماعات الضغط فهو يعتمد على تصنيفها إلى جماعات ضغط عامة وجماعات ضغط خاصة. إذ توجد داخل تنظيمات الدولة هيئات تمارس ضغطاً على هيئات أخرى وقد تزايدت جماعات الضغط العامة نتيجة لتدخل الدولة في مجالات لم تكن تطرقها من قبل مما أدي إلى ازدياد الأجهزة والمنظمات التابعة للدولة. غير أن الفقه الكلاسيكي يرفض الاعتراف بوجود ضغط من داخل السلطة لأنه لا يزال يتمسك بوحدة الدولة ومن ثم لا يتصور إمكان ممارسة ضغط من وحدات السلطة بعضها على بعض[٥].

ويعتمد **التصنيف الثالث** لجماعات الضغط على المصلحة التي تدافع عنها الجماعة، ومن ثم يمكن التمييز بين جماعات ضغط ذات أهداف أيديولوجية ويسميها البعض جماعات ذات فكر وبين جماعات ضغط ذات مصالح مادية. ويصادف هذا التصنيف صعوبات عند محاولة تطبيقه لأن الجماعات لا تعلن دائماً عن طبيعة مصالحها، وغالباً ما تغلف الجماعات ذات المصالح المادية أهدافها بفكرة سامية حتى تلقي قبولاً عند محاولة التأثير على السلطات.

---

(5) Duverger: Sociologie politique.

(ISSN: 2537 - 0758)

المطلب الثاني
دور جماعات الضغط في الحياة السياسية

يرجع اشتراك جماعات الضغط في النشاط السياسي إلى أحد سببين[٦]:

السبب الأول: أن يجد أصحاب المصلحة أعضاء جماعة الضغط أنفسهم في وضع يستحيل عليهم فيه حل مشاكلهم بالوسائل الخاصة التي بين أيديهم، بمعنى أن معونة سلطات الدولة تكون ضرورية ولا غنى عنها لحل مشاكل جماعة الضغط ومثال ذلك ضرورة الحصول على معونة الدولة لبناء مسجد أو تشيد مدرسة أو شق طريق.....الخ.

السبب الثاني: عدم رضا أصحاب المصالح عن طريقة سير الأمور وعن الأوضاع القانونية في المجتمع ويدفع هذا الشعور بعدم رضا أصحاب المصالح إلى السعي لتعديل النظام القانوني بالضغط لإصدار تشريعات ولوائح جديدة. والأمثلة على ذلك عديدة منها صعوبة استيراد مواد أساسية لأن النصوص القانونية تضع قيوداً شديدة على استيرادها، ومنها أيضاً التضييق على نشاط بعض الشركات، ومنها ارتفاع الضرائب بشكل مبالغ فيه بالنسبة لبعض الأنشطة الضرورية لتنمية المجتمع، في كل هذه الحالات تضطر جماعات الضغط للتدخل لتعديل النصوص القانونية التي تقف عقبة في وجه نشاطها والتي قد تكون أيضاً عقبة تحول دون تنمية المجتمع.

وجدير بالملاحظة أن المصالح التي تهم جماعات الضغط متنوعة، كما أن ثقل الجماعات متباين فالشركات العملاقة والبنوك القوية والنقابات العمالية تأثيرها أقوي بكثير من تأثير الجماعات النسائية أو جماعات آباء التلاميذ في المدرسة، وتختلف طبيعة الجماعات كما يتباين ثقلها كنتيجة لمدى قوة الروابط التي تربط أعضائها.

وتصل بعض جماعات إلى درجة من التنظيم بحيث يمكن اعتبارها من المؤسسات الدائمة مستقرة، بينما لا تتوافر في بعض جماعات الضغط الأخرى الشروط القانونية التي تجعلها مؤسسات، وهذه الجماعات الأخيرة تكون مؤقتة وغير ثابتة لأنها تعمل دون الاعتماد على إطار قانوني، ولذا فهي أقرب إلى الحركات الفكرية منها إلى جماعات الضغط.

---

[٦] د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، صـ ٢٥٠، ٢٥١.

فعلى سبيل المثال يمكن على أثر أحداث معينة أن تتحرك الأوساط الجامعية أو الزراعية أو العمالية لتتخذ موقفاً. هذه الحركات تكون قوية ولكنها مؤقتة وتنحل بسرعة، وذلك لأنها ليست منظمة ولا تملك وسائل مؤثره قوية، ولذا تستطيع السلطات الرسمية أن تفرق هذه الحركات وتحتويها بسهولة.

ويبرز دور جماعات الضغط على الصعيد السياسي بقيامها بالدفاع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها، وهي تعمل على توجيه سياسة الدولة في الاتجاه الذي يخدم هذه المصالح والأفكار، فهدفها التأثير في السلطة السياسية من أجل تحقيق المكاسب[٧].

وتمارس جماعات الضغط دورها في السياسات العامة من خلال التأثير في عملية رسم السياسات العامة وعلى تنفيذ تلك السياسات والرقابة عليها ولها في ذلك وسائل عدة، ذلك من خلال دورها في التأثير على المؤسسات الرسمية في النظام السياسي مثل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

فبالنسبة لدورها في إطار السلطة التشريعية تعمل تلك الجماعات على تقديم المعلومات الفنية والإحصاءات والأبحاث العلمية والدراسات المستفيضة التي قد تغير من تقدير الأمور وتوجيه السياسة التشريعية لصالح أهداف هذه الجماعات وقد تسمح المؤسسة التشريعية لجماعات الضغط بأن تقرر بما تراه مباشرة أمام لجان البرلمان المختلفة ... كذلك تعمل تلك الجماعات على تأييد مرشحين معينين في الانتخابات أو معارضة إعادة انتخابهم.

ويتباين تأثير جماعات الضغط على السلطة التشريعية من دولة لأخرى، ومن نظام سياسي لآخر، ففي الأنظمة الرئاسية يكون دور ونشاط جماعات الضغط أقوى وأوسع أثراً من الأنظمة البرلمانية وذلك لسببين:

أولاً: مبدأ فصل السلطات الذي تأخذ به النظم الرئاسية، وخاصة الولايات المتحدة، يحتم الاتفاق التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل إقرار القوانين المختلفة، ولا يتم هذا الاتفاق إلا عن طريق الضغط على كل من الرئيس والكونغرس، فالنظام الرئاسي يعتبر مرتع خصب لنشاط جماعات الضغط.

---

[٧] د. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، صـ ٢٦٩ .

(ISSN: 2537 - 0758)

ثانياً: إن كبر حجم الدولة في الولايات المتحدة وتعدد أقاليمها وتباعدها يحتم على الحكومة المركزية أن تبني سياساتها على أساس التوفيق بين المصالح الإقليمية. لذلك النظام الفدرإلى يقوم على حماية الطبائع والمعالم الخاصة لكل ولاية من الولايات لا القضاء عليها[٨].

كذلك تنهض لجان العمل السياسي بجملة من المساهمات لأعضاء الكونغرس وتكون متأكدة من أنها ستحظى ببعض الاهتمام السياسي، مما يجعل من الكونغرس هدف رئيسي لجهود مجموعات المصالح وذلك بسبب انفلات الانضباط الحزبي ولامركزية للجان التي تعتبر مصدراً للعديد من التشريعات.

كذلك في الدول البرلمانية إن وظيفة جماعات الضغط مختلفة عن وظيفتها في الدول الرئاسية، فمصدر النشاط السياسي هنا هو الحكومة وحدها ومن ثم لا تمارس جماعات الضغط عملها إلا في نطاق الحكومة، فبينما يتأثر التشريع في الولايات المتحدة إلى حد كبير لمساعي جماعات الضغط، يكون للحكومة البريطانية الدور الأكبر في وضع السياسة الرئيسة للدولة وفي اقتراح التشريعات اللازمة لتطبيق هذه السياسة.

أما في بريطانيا، فإن الانضباط الحزبي القوي في الهيئات التشريعية واللجان المتفرعة عنها يقلل من أهمية أعضاء البرلمان أو اللجان البرلمانية كقنوات اتصال لمجموعات المصالح[٩].

وتستخدم جماعات الضغط تأثيرها في السلطة التشريعية من خلال علاقتها بالأحزاب السياسية، حيث تشترك كل من الأحزاب وجماعات الضغط في تحقيق وظيفة واحدة هي التعبير عن المصالح ومن شأن ذلك توفير مصدر فعال للتأثير في السياسات العامة. وفي بريطانيا تبدو العلاقة بين حزب العمال البريطاني واتحادات العمال وثيقة،

---

[٨] غابرييل الموند، جي، بنجهام باول، الابن:السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة، هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع ط، ١٩٩٨، صـ(١٨٨، ١٨٩). وكذلك كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة قضايا منهجية، تأليف مجموعة باحثين، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٨٨، صـ(٢٩.٢٨).

[٩] بسيوني حمادة: وسائل الاتصال في صنع القرارات، نقلا عن د. وصال الزاوي و د. رواء زكي:السياسة العامة في تركيا، بغداد، مركز الدراسات الدولية. ٢٠٠٢، صـ١ .

وهذه الأخيرة مصدر لعضوية الأولى، ومنها تجند بعض القيادات كما أنها مصدر لتمويل الحزب[١٠].

أما في الدول النامية، فجماعات الضغط بوجه عام ليس لها أي استقلال عن الحكومة وتكمن مهمتها الأساسية في حشد التأييد الشعبي للنظام وسياسته، وإذا كانت الجماعات مرتبطة بحزب معين فإن وزنه السياسي وتأثيرها يتوقفان بدرجة كبيرة على ما للحزب من نفوذ، وطبيعة نظمها وتجربتها تبرز ضعف المجموعات المتحدة، ففي أنظمة الحزب الواحد أو الحكم العسكري تبرز سيطرة الدولة على المجموعات القائمة لتصبح أجهزة تابعة للحزب أو الدولة. فالحزب الواحد ينظر لنفسه كونه الممثل الوحيد للمجتمع المدني ويفترض في هذا المفهوم بالضرورة أن الاتحادات التي تسعى لتوضيح مصالح معينة يجب عليها أن تقوم بذلك من خلال الإطار الحزبي وما أن يصبح الاتحاد تحت وصاية الحزب حتى يتم إخضاعه للتوجهات السياسية ويمنع من التعبير عن وجهات نظر تخالف مذهب الحزب أو مصالحه.

أما في إطار العلاقة مع السلطة التنفيذية، فكون السلطة التنفيذية هي أقدر وفق حقيقة الواقع السياسي على ممارسة اقتراح القوانين باعتبارها تتولى مهمة التنفيذ، ومن ثم تكون أقرب إلى لمس الحاجات التشريعية للمجتمع، وهي تملك الأدوات الفنية اللازمة لإعداد اقتراح مشروع التشريع لذلك فإن الجماعات تحاول التأثير في أعضاء المؤسسة التنفيذية على أساس أن الاقتراح هو الأصل الذي ينبثق عنه التشريع ثم إن السلطة التنفيذية تملك حق الاعتراض على القوانين وفي إمكانها التغيير في التشريع عن طريق التفسير والكيفية التي ينفذ بها وجماعات الضغط تستخدم نفس الأساليب لتحقيق تأثيرها في السلطة التنفيذية[١١].

أما في إطار العلاقة مع السلطة القضائية فإنه بالرغم من الإجماع على استقلال السلطة القضائية فالجماعات الضاغطة تملك وسائل عدة في التأثير عليها من خلال الدخول كطرف في الخصومة القضائية فتعمل الجماعات على تقديم الدراسات والبيانات

---

[١٠] د. خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل، ط(١)، ١٩٨٨، صـ٤٥.

[١١] جيمس أندرسون: صنع السياسات العامة، ترجمة د.عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة، ط(١)، ١٩٩٩، صـ٢٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

والمعلومات إلى المحكمة، وقد تتدخل في اختبار القضاة وفي انتخابهم في النظم التي تأخذ بوسيلة الانتخاب في تعيين بعض قضاتها.

أما في إطار الإدارة فأن جماعات الضغط تمارس دورها في الرقابة على عملية تنفيذ السياسات العامة من قبل الجهاز الإداري حيث يعتبر الاتصال مع الدوائر الحكومية المعنية بصنع السياسة العامة مهما بشكل خاص، أو كانت الجماعات مهتمة بتشكيل الإجراءات أكثر من اهتمامها بالمضمون السياسي، أو إذا كانت المصالح ضيقة وتهم عدد قليل من المواطنين بشكل مباشر، ففي بريطانيا تميل الاتحادات في القضايا العامة المتعلقة بالطبقات أو المجموعات العريقة أو مجموعات المستهلكين إلى العمل من خلال الأحزاب.

أما فيما يخص القضايا الأضيق التي تهم مجموعات قليلة أخرى أو القضايا التي فيها موضع نزاع سياسي أقل فإن الاتحادات تميل إلى التوجه إلى الدوائر الحكومية المتخصصة.

ويكون دور جماعات الضغط وتأثيرها في الجهاز الإداري واضح لدى بعض الدول المتقدمة، ففي ألمانيا نجدها ممثلة في المجالس الاستشارية للأجهزة الإدارية وفي بريطانيا أصبح التشاور بين الإداريين وقيادات هذه الجماعات شكلاً أساسيا لصنع القرار وتنفيذ السياسة العامة[١٢].

وبالإضافة إلى وسائل التدخل والتأثير المشروعة في السياسات العامة من قبل جماعات الضغط، فإن هناك وسائل وقنوات اتصال غير المشروعة تستخدمها جماعات الضغط للتأثير بصورة غير مباشرة على السياسات العامة للنظام السياسي من خلال أعمال الشغب والإضرابات والاعتصامات وعمليات الاغتيال من أجل تغيير قواعد اللعبة السياسية أو تكتيكات الإرهاب السياسي.

أما من يعتبر جماعات الضغط ظاهرة ديمقراطية فهو يرى أن الديمقراطية الحقيقية هي تلك التي لا تضع عقبات أمام القوى السياسية أياً كانت طبيعتها سواء أكانت قوى

[١٢] د. صادق الأسود: تقديم لكتاب د. وصال العزاوي: السياسة العامة دراسة نظرية، مرجع سابق، صـ٣٢.

اقتصادية أم اجتماعية أم روحية أم فكرية، ويتعين على سلطات الدولة الاستجابة للرغبات النابعة من الأمة لأن هذا هو معنى الديمقراطية(١٣).

وجدير بالذكر أن الجماعات ذات المصالح ليست كلها جماعات ضغط، حيث أنه لا تتحول الجماعة إلى جماعة ضغط إلا عندما تمارس ضغطاً على السلطات العامة للوصول إلى قرار يحقق مصلحة لها، وتعتبر البنوك والمصانع الكبرى وشركات التأمين جماعات لها مصالح خاصة، وهي تتحول إلى جماعات ضغط حتى ولو كانت مؤممة، لأنها قد تتدخل لتطلب من الدولة أن توفر لها مزيداً من الحرية أو لتخفف من مركزية إدارة المشروعات المؤممة.

المبحث الثاني

دور جماعات الضغط في الحياة السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات

نسمع كثيراً– خاصة عند الحديث عن السياسة الخارجية الأمريكية– عن اللوبي الصهيوني ودوره في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم مصلحة إسرائيل واللوبي الصهيوني هو أحد جماعات الضغط الأمريكية، لكن جماعات الضغط لا تقتصر على الولايات المتحدة وحدها وإنما تنتشر في كل الدول، كما أن مصالحها والقضايا التي تتبناها ليست فقط سياسية فقد تكون سياسية أو حاسمة في سياسات الدول، وعلى الرغم من ذلك فقليلون هم الذين بإمكانهم تقديم تعريف محدد وعلمي لجماعة المصلحة أو جماعة الضغط أو اللوبي.... فما هي جماعة المصلحة أو الضغط؟ وما الفرق بينها وبين الحزب السياسي؟ ما هي وظائفها وما مصادر قوتها؟ وما هي الأساليب التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها؟

الصفحات التالية تقدم الإجابة على هذه الأسئلة بما يمكنك من تكوين فكرة أساسية حول هذا الموضوع.

قد عرف الفقهاء جماعات الضغط بتعريفات عِدة نذكر منها علي سبيل المثال الآتي: "أنها مجموعة من الأفراد تسعى للتأثير– بوسائلها الخاصة– على عملية صنع السياسات العامة لدفعها في الاتجاه الذي يحقق مصالح أعضائها المادية والمعنوية دون السعي للمشاركة في الحكم أو تحمل المسئولية" كما يعرف البعض جماعة المصلحة

(13) Burdeau: Traite de science politique,Tome111.

(ISSN: 2537 - 0758)

على أنها "جماعة تسعى لتحقيق هدف أو أهداف معينة مرتبطة بمصالح أعضائها بكافة الوسائل الممكنة، عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة السياسية، ولكن ليس من أهدافها الوصول إلى السلطة " بينما يعرفها آخرون على أنها " تنظيم قائم للدفاع عن مصالح معينة، وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطاً على السلطات العامة، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة"[١٤].

وعبر الفقهاء عن جماعات الضغط باصطلاح لوبي في كثير من الأحيان. وتستحق كلمة لوبي منا وقفة لتوضيحها: لوبي Lobby كلمة إنجليزية تعني ردهة أو دهليز أو قاعة انتظار. وفي البداية كان أصحاب المصالح ينتظرون رجل السياسة سواء الوزير أو عضو البرلمان في ردهات البرلمان لتقديم طلباتهم للوزير أو عضو البرلمان. ومن هنا نشأ اصطلاح لوبي الذي أصبح اليوم يعني كل نشاط يمارسه أي شخص لدى السلطات العامة أياً كانت، بهدف الضغط عليها أو التعبير عن مصلحة معينة. ويعني اصطلاح لوبي الأشخاص أو الجماعات التي تمارس هذا النشاط، أي التي تعبر عن مصالح خاصة وتمارس تأثيراً على رجال السياسة[١٥].

والأتي شرح لمدى الدور التي تقوم به جماعات الضغط في دعم أو إفشال مبدأ الفصل بين السلطات من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: دور جماعات الضغط في دعم مبدأ الفصل بين السلطات.

المطلب الثاني: دور جماعات الضغط في إفشال مبدأ الفصل بين السلطات.

المطلب الأول

دور جماعات الضغط في دعم مبدأ الفصل بين السلطات

تؤدي المؤسسات الغير رسمية في النظام السياسي دور هام في عملية صنع السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ورغم أهمية تلك المؤسسات الرسمية في صنع السياسة العامة، إلا أن عملية الصنع لا تقف عند الحدود الرسمية والقانونية للنظام السياسي وإنما هناك في المقابل دور المجتمع لما يحتوي من فئات وقطاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية تعمل من أجل تحقيق مصالحها وتدفع باتجاه تنفيذ مطالبها.

---

[١٤] د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، دار المعارف، ١٩٩٨.

[١٥] د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، مرجع سابق.

لذلك فإن دور تلك الفئات والقطاعات يكون بمثابة عامل ضغط ورقابة على مؤسسات النظام السياسي الرسمية وبالتالي تحفيز تلك المؤسسات من اجل تحقيق أهدافها، فتكون تلك المؤسسات الغير رسمية جهة للاتصال بين النظام السياسي ومؤسساته الرسمية وبين المجتمع من خلال العمل على نقل مطالب المجتمع إلى النظام السياسي والسعي نحو تحقيقها من خلال التأثير في عمل المؤسسات الرسمية، ورغم أهمية دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة.

إلا أن هذا الدور متباين بحسب نوعية الأنظمة السياسية ودعمها لتلك المؤسسات وحرية عمل وحركة المؤسسات وأهليتها القانونية التي اكتسبتها من النظام السياسي.

ففي الوقت الذي تكون فيه المؤسسات غير الرسمية كجماعات الضغط والأحزاب السياسية على سبيل المثال لها أهمية ودور وفاعلية في الدول المتقدمة، يكون دورها في الدول النامية مغيب وهامشي نوعا ما إلى حد الذي تكون فيه تلك المؤسسات ردود أفعال للنظام السياسي تعكس متطلباته وتعمل على تحقيقها وليس تحقيق مطالب وأهداف المجتمع.

لذلك يمكن الانطلاق من فرضية أساسية تشير إلى أنه هناك دور متباين لمؤسسات غير رسمية لعملية صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية ذلك بسبب طبيعة التكوين التاريخي للنظم السياسية المتقدمة والنامية وترسخ مؤسساتها واستقراريه العمل السياسي في كل منها ومدى توافر الأهلية والوعي السياسي للمجتمع، إضافة إلى طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية. حيث تسهم تلك الأمور في قوة أو ضعف دور المؤسسات غير الرسمية في عملية صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية.

أما في إطار الإدارة فإن جماعات الضغط تمارس دورها في الرقابة على عملية تنفيذ السياسات العامة من قبل الجهاز الإداري حيث يعتبر الاتصال مع الدوائر الحكومية المعنية بصنع السياسة العامة مهماً بشكل خاص، أو كانت الجماعات مهتمة بتشكيل الإجراءات أكثر من اهتمامها بالمضمون السياسي، أو إذا كانت المصالح ضيقة وتُهِم عدد قليل من المواطنين بشكل مباشر، ففي بريطانيا تميل الاتحادات في القضايا العامة المتعلقة بالطبقات أو المجموعات العريقة، أو مجموعات المستهلكين إلى العمل من خلال الأحزاب، أما فيما يخص القضايا الأضيق التي تهم مجموعات قليلة أخرى، أو

(ISSN: 2537 - 0758)

القضايا التي فيها موضع نزاع سياسي أقل، فإن الاتحادات تميل إلى التوجه إلى الدوائر الحكومية المتخصصة.

يكون دور جماعات الضغط وتأثيرها في الجهاز الإداري واضح لدى بعض الدول المتقدمة، ففي ألمانيا نجدها ممثلة في المجالس الاستشارية للأجهزة الإدارية، وفي بريطانيا أصبح التشاور بين الإداريين وقيادات هذه الجماعات شكلا أساسياً لصنع القرار وتنفيذ السياسة العامة.

وبالإضافة إلى وسائل التدخل والتأثير المشروعة في السياسات العامة من قبل جماعات الضغط، فإن هناك وسائل وقنوات اتصال غير المشروعة تستخدمها جماعات الضغط للتأثير بصورة غير مباشرة على السياسات العامة للنظام السياسي، ذلك من خلال أعمال الشغب والإضرابات والاعتصامات وعمليات الاغتيال من أجل تغيير قواعد اللعبة السياسية أو تكتيكات الإرهاب السياسي.

وجماعات الضغط تتباين في تأثيرها في السياسات العامة من نظام سياسي لأخر بحسب طبيعة ذلك النظام وقوة تلك الجماعات ووسائلها التي تستخدمها في التأثير وحرية حركتها في ذلك، ففي الوقت الذي تكون فيه لتلك الجماعات قدرة على التأثير في السياسات العامة لدول معينة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كما هو الحال في نشاط جماعات الضغط الصهيونية فإن جماعات الضغط في نظم سياسية أخرى لا تكاد تمارس أي تأثير في السياسات العامة وإن دورها لا يعدو أن يكون تابعا وموجها من قبل النظام السياسي كما هو الحال في كثير من الأنظمة السياسية للدول النامية (حيث تخضع تلك الجماعات لإرادة الدولة، وتعتمد ماليا على الإعانات التي تقدمها لها، وهو ما يفقدها استقلاليتها، وفي المقابل تقوم الدولة بفرض قيود على مطالب هذه الجماعات وقياداتها وأساليب عملها).

وفى النظم السياسية المعاصرة، فإن وجود جماعات المصالح على تنوعها وتباين توجهاتها يُعدُ من أهم خصائصها. فجماعات المصالح تُعدُ من بين أبرز مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات غير الحكومية، وتتزايد فرصتها في وجود مؤثر وفعال بتوافر مناخ أكثر ديمقراطية. وعادة ما يتجه عددها إلى تزايد معدلات ومستوى التنمية باضطراد. من هنا كان نموها وتقدمها أكثر وضوحاً في المجتمعات الديمقراطية

والصناعية أكثر من غيرها. ومع ذلك، فلا ينبغي أن يستنتج من ذلك اقتصار وجود جماعات المصالح على تلك المجتمعات، فتلك الجماعات توجد في كل الدول وفي كل نظام للحكم: ديمقراطي أو ديكتاتوري، متقدم أو نامي.

أما القول بتزايد فرصة تواجد جماعات المصالح ونموها في المجتمعات الديمقراطية، فإنه يرتبط بآفاق التنوع والاتساع التي يتيحها امتداد المصالح في تلك المجتمعات من جانب، إضافة إلى مناخ حرية العمل ومرونة الحركة التي يتيحها المجتمع ذاته، خاصة وانه عادة لا يتمتع حيالها بقدر مماثل من التحكم والسيطرة على نحو ما يحدث مع الأحزاب السياسية. هذا فضلا عن تميز المجتمعات الديمقراطية بتوافر كثير من المتطلبات الضرورية لقيام جماعات المصالح وتطورها، **والتي تتضمن:**

وجود حكومات قوية تستوجب محاولة التأثير عليها؛ ذلك أن وجود الحكومة يعنى تنوعاً في مضمون ومجالات السياسات والبرامج العامة المتنوعة. ومن ثم إتاحة الفرصة لوجود جماعات مصالح متنوعة، إن لم تكن أحيانا متباينة، في تلك المجالات. وبالتالي فان الدفاع عن مصلحة بذاتها أو سياسة بعينها يتطلب قيام جماعة مصالح تتولى الدفاع عنها والترويج لها. ومن هنا، يجيء الارتباط بين إنشاء جماعات المصالح وتعدد البرامج والأنشطة الحكومية، وبين المستوى الرفيع من التنظيم والقدرة على الاتصال بمراكز صنع واتخاذ القرارات السياسية والتأثير على الرأي العام.

توافر بيئة مجتمعية مواتية تتصف بالحرية، والتنوع، والاستجابة التلقائية، والتطوعية، والاستقلال حيث تمثلُ تلك المقومات شروطاً ضرورية لقيام تلك الجماعات. الحرية تعنى توافر مناخ عام ييسر عمليات التنظيم والدعاية والإعلان من وجهات النظر الخاصة؛ التنوع يفترض أن تلك الجماعات تمثل المصالح والقوى الاجتماعية المختلفة؛ قدرة الاستجابة بمعنى أن تلك الجماعات تنشأ لتستجيب تلقائيا لحاجات المجتمع، ولتعبر عن اهتماماته ومشكلاته المطلوب إيجاد حلول مناسبة لها؛ التطوعية حيث نشأة وتطور هذه الجماعات تعتمد وإلى حد كبير على الجهود التطوعية غير مدفوعة الأجر، وبمبادرة من الأفراد ذاتهم خارج الإطار الرسمي للحكومة؛ الاستقلال ويعنى تمتع تلك الجماعات بالاستقلال عن بعضها البعض في نشأتها وتطورها، كما أنها تكون أيضاً مستقلة عن الدولة.

(ISSN: 2537 - 0758)

وأخيراً، فإن نشأة تلك الجماعات تكتسب وضعاً خاصا في دول العالم الثالث، فهي تتأثر بقوة المصلحة واستمرارها، كما أنها تتأثر بالخصائص العامة لتلك المجتمعات وعادة ما تتجه نحو التمركز حول العديد من المتغيرات مثل السن، والنوع، والعرف، والقرابة الاجتماعية، والتقاليد، الخ. أهمية ذلك تتضح عندما يُؤخذُ في الاعتبار الوزن النسبي المتزايد لهذه المتغيرات في تحديد مفهوم المصلحة من جانب، ومن ثم درجة قوتها واستمراريتها من جانب آخر.

وعلى تعدد أنواعها، فإن الأهداف العامة التي تنشأ من أجلها جماعات المصالح عادة ما تندرج تحت أحد هدفين عامين: أولهما يختص بحفظ وحماية وتطوير وتعزيز مصالح الجماعة من خلال السعي نحو وضع اللوائح وصياغة القوانين والتشريعات المتعلقة بها، ووضعها موضع التطبيق الفعلى، وتحويل الحكومة سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى شريك في تحمل مسئولية ذلك. أما الهدف الثاني فيتمثل في دعم وتعزيز التعديلات المطلوبة في السياسات العامة موضع اهتمام الجماعة، وإزالة ما يعترضها من عوائق، والاحتفاظ بالوضع الراهن حالة كونه مواتياً ومناسباً لمصالح الجماعة.

أما فيما يتعلق بوظائف جماعات المصالح، فإن تلك الجماعات تُعدُ بداية من أهم الفاعلن في النظم السياسية. ذلك أن الفرد المهتم سياسيا يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصالح بهدف التأثير على عملية صنع السياسات والقرارات الحكومية. وفى مجملها، تتضمن وظائف جماعات المصالح كلا من:

- صياغة المطالب والتعبير عن الاتجاهات السياسية.
- الضغط للحصول على مكاسب مادية لأعضائها.
- معارضة قرار أو سياسة ترى فيها إضراراً بمصالح أعضائها.
- التعبير عن رأى قطاع معين من الرأي العام حيال القضايا العامة.
- عمل دعاية لسياسة معينة.

أما نجاح جماعات المصالح في تحقيق أهدافها وزيادة فعالية وظائفها فإنه يتحدد بدوره على ضوء توافر خمس مجموعات من المقومات الذاتية للجماعة تتعلق بكل من:

١- الخصائص الذاتية للجماعة مثل حجم العضوية، ومدى تماسك الجماعة، ودرجة اهتمام أعضائها بقضاياهم، وحجم مواردها المالية، وطبيعة الجهاز الفني والإداري للجماعة، ومدى تجانس النخبة القائدة.

٢- الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، حيث ينعكس تجانس الثقافة السياسية السائدة على أسلوب عمل الجماعات فتتجه إلى العمل والتفكير من منظور قومي واسع. أما الثقافة السياسية المجزأة فتؤدى إلى قيام الجماعات بتمثيل تلك الانقسامات أو التجزئة، وبالتالي تكريس الاختلافات السياسية.

٣- طبيعة القضايا أو السياسات المثارة، حيث تنشط الجماعات الأكثر اقترابا وارتباطا بقضاياها وموضوعاتها السياسية.

٤- درجة استقلالية الجماعة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى: فالجماعات القريبة من الدولة أو الأسيرة كما تسمى تتحول إلى أداة في يدها ووسيلة تعبئة للجماهير.

٥- الإطار السياسي: ومدى مرونته في تيسير عملية المشاركة السياسة، أو إعاقة الوصول إلى عملية صنع السياسة العامة.

توصيف جماعات المصالح في مجموعات تحظى بالإجماع حولها يُعدُ أمراً تحول دونه أسباب عديدة كاتساع مجال المصالح، وتعدد أنواعها، والتباين في خلفيات واهتمامات أعضاء تلك الجماعات..الخ. من هنا كان تفضيل الاتجاه لاستخدام بعض المعايير التي تحظى بالاتفاق العام مثل التنظيم، والدوام، وطبيعة المصلحة، وتوظيفها كأساس يمكن على ضوئه التمييز بين أنواع جماعات المصالح على النحو التالي :

أولا: من منظور التنظيم الرسمي: تقسم الجماعات إلى جماعات مصالح رسمية، وأخرى غير رسمية. الأولى تتميز وتسود في تنظيم معترف به كالنقابات، بينما تنتشر الثانية في خارج الإطار غير الرسمي، مثل المافيا.

ثانيا: أما معيار الدوام والتأقيت: فيقسم الجماعات مصالح إلى جماعات دائمة، وأخرى مؤقتة أو غير دائمة. الجماعات الدائمة تتكون دفاعا عن مصلحة أو قضية ذات وجود مستمر، بينما الجماعات غير الدائمة فتنشأ لأداء غرض محدد ثم تنحل بعد ذلك .

ثالثا: فيما يتعلق بنوع المصلحة العامة: فيتم التمييز بين أنواع أربعة لجماعات المصالح: النوع الأول ويسمى جماعات المصالح الترابطية: وتتكون من أجل مصالح

(ISSN: 2537 - 0758)

أعضائها، ووظيفتها الأساسية هي التعبير عن المصالح وتوصيل المطالب إلى جهاز صنع القرار. ومن أمثلتها نقابات العمال، الجمعيات المهنية، تنظيمات الفلاحين والغرف التجارية. أما النوع الثاني فيسمى جماعات المصالح المؤسسية: وهى لا تتكون بهدف التعبير عن المصالح، بل لتحقيق أهداف أخرى. فالافتراض الرئيسي أنها لا توجد أساساً لتقدم مطالب أو التأثير على السياسات العامة، بالشكل الذي يحقق مصالحها الخاصة. أهم أمثلة هذه النوعية من جماعات المصالح تتضمن الجيش، البيروقراطية المدنية، البرلمان، الكنيسة، المسجد.

وكما يبدو واضحا، فإن بعض هذه الجماعات له طبيعة حكومية رسمية، بل والمفترض فيها أنها تقوم على صنع وإدارة السياسة العامة، وليس لتعظيم منافعها الذاتية من هذه السياسات. وعلى الرغم من هذه الخصوصية، فإن هذه الجماعات تقوم على خدمة مصالحها الذاتية، كما أنها أحيانا ما تحاول التأثير على السياسة العامة بما يخدم هذه المصالح، وعلى سبيل المثال عند مناقشة الميزانية العامة/ العسكرية). وبدوره، أما النوع الثالث فيطلق عليه جماعات المصالح غير الترابطية: وهى تتكون من مجموعة كبيرة من الأفراد الذين يشتركون في سمة أو أكثر مثل الموقع الجغرافي أو الطبقة الاجتماعية، أو الديانة والأصل العرقي، واللغة أو السن. وتتشكل هذه الجماعات على أساس من الانتماءات والثقافات الفرعية المتميزة داخل المجتمع الواحد، كما أن لها نظائرها في الدول المتقدمة مثل كندا وفرنسا والولايات المتحدة.

وعلى ذلك، وعند ممارسة نشاطها السياسي، يكون من المتوقع أن يترتب على ذلك نوع من التهديد للاستقرار السياسي، ذلك أن الاشتراك في الأصل الاجتماعي يعتبر ركيزة تفوق في قوتها المهنة التي يزاولها المرء. وأخيرا، فإن النوع الرابع يسمى جماعات المصالح الأنومية: وهى جماعات تظهر فجأة عندما تثور مشكلة معينة أو حينما يعانى الأفراد المطالبون بسياسة ما أو المعارضون لها إحباطا شديدا. من أبرز أمثلة تلك الجماعات هي التي تظهر عند وجود المظاهرات وأعمال الشغب والتي ليس لها تنظيم دائم، وقد تعبر عن مطالب متناقضة وغالبا ما تلجأ إلى العنف.

وعلى الرغم من قصر عمر تلك الجماعات، فإنها عادة ما تكون شديدة الخطورة، ويمكن أن تؤدى وبسهولة إلى انتشار العنف وتزايد القمع السلطوي. وعلى ذلك، فإن هذه

الجماعات تختلف عن الجماعات الترابطية المصلحية من جوانب ثلاثة تتضمن أنها ترفض القيم الأساسية، وتتسم تكتيكاتها بالتلقائية والعنف، كما يميل نشاطها إلى السلبية، بينما تقبل الجماعات الترابطية المصلحية بالقواعد الأساسية للنظام السياسي، وبقيمه وبقواعد اللعبة السياسية فيها، ويندر أن تسعى لتغيير النظام، كما يتصف نشاطها بالإيجابية.

وبوجه عام، يمكن التمييز في تلك الآليات بين كل مما يلي:

أ) التمثيل المباشر: في أجهزة صنع القرار وخاصة البرلمان والأجهزة التنفيذية.

ب) المساندة الانتخابية: وتهدف إلى مساعدة مرشح ما على الفوز وإسقاط مرشح آخر، وقد تكون المساندة بالمال أو الرجال أو الدعاية أو الثلاثة معا.

ج) الدعاية والمعلومات: ولها أهمية خاصة، فهي متاحة أمام كل أنواع الجماعات خاصة في النظم الديمقراطية لإقناع الجماهير واستثارة اهتمامها بفكرة أو سياسة ما. ويُعُد إعداد وتقديم المعلومات لصانعي القرار أمر يساعدهم في اتخاذ قرار يخدم مصالح الجماعة.

د) إقامة علاقات خاصة مع الأحزاب، وهى علاقات تعرفها النظم الديمقراطية، وأهم صورها خلق كتل تشريعية داخل حزب أو أكثر لتدافع عن مصالح الجماعة.

هـ) المساومات المستترة: ويتبع هذا الأسلوب في شتى النظم السياسية، ويتطلب تنفيذه امتلاك إمكانية الوصول إلى مراكز صنع القرار، وتفضله اتحادات العمال ضمانا لسرية التفاوض حول النشاط الاقتصادي وكنوع من صمام الأمان لتجنب التناقضات الاجتماعية.

و) استخدام العنف: وقد تلجأ إليه الجماعة كوسيلة للتعبير عن المطالب خصوصا إذا لم تستطع أن تفعل ذلك من خلال القنوات الشرعية.

على ضوء ما سبق، ومن منظور المشاركة السياسية، فإن جماعات المصالح، – وبما تمثله من مجالات اهتمام، وبما توظفه من آليات– تُتيحُ أُطراً بديلة أكثر مرونة وقدرة على استيعاب قطاعات متسعة، سواء من الأفراد أو المؤسسات غير القادرة على المشاركة السياسية الحزبية، كما توفر، آليات لها أهميتها وفعاليتها المباشرة في التأثير

(ISSN: 2537 - 0758)

على صنع القرار، هذا فضلا عن ما تتسم به من براجماتية وجرأة في التعامل لا تضطر معها للالتزام دائما بالقواعد الأخلاقية والمعنوية .

وفى السياق العام للنظام السياسي الأمريكي، وفى توجهاته المتزايدة نحو تبوأ دور القيادة الدولية ومسئوليتها، تبرز خصوصية وضع جماعات الضغط الأمريكية وتفرد دورها كأحد المدخلات الرئيسة الفاعلة في العملية السياسية عامة، وفى مجال السياسة الخارجية لهذا النظام على وجه الخصوص. فجماعات الضغط تعبر في مجملها عن قطاعات منظمة من السكان، لديهم قيم ومعتقدات مشتركة يؤمنون بها وبشدة حول الموضوعات والقضايا السياسية، ولا يستطيعون تحقيقها بمفردهم.

من هنا تبرز أهمية نشأة جماعات الضغط كاستجابة لاتجاه عام لدى الأمريكيين نحو الإتحاد وتشكيل جماعات أو أطر تنظيمية من أجل العمل الجماعي. كما أنها، وإن كانت لا تقدم وبشكل مباشر مرشحين عنها في عملية الاقتراع، إلا أنها تلعب أدواراً هامة ومتزايدة في التأثير على نتائج تلك الانتخابات تأييداً أو معارضةً لأولئك الذين يسعون إلى شغل المناصب العامة، وتشكيلاً وتوجيها للرأي العام، واستحواذا على منافذ الوصول إلى صانعي القرار في الحكومة. كذلك تلتقي جماعات الضغط، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، مع قطاعات الرأي العام الأمريكي في مواجهته للتطورات والتحديات الدولية التي تتطلب استجابات سريعة ومتواصلة، وضرورة أن تتسق هذه التطورات مع قيم ومعتقدات الجمهور الأمريكي على اتساعه.

وفى مواجهة انعكاسات ذلك على موضوعاتها المتنوعة وكيفية تأثيرها على صنع القرار السياسي الخاص بها، على هذا النحو، تكتسب جماعات ومنظمات الضغط الأمريكية أهمية خاصة باعتبار طبيعتها التمثيلية التي تسمح بالتفاعل بين الشعب والإدارة، واستخدام القوة السياسية في تنفيذ العملية السياسية، أو التأثير فيها مستهدفة التأثير على السياسة العامة بطريقتين رئيسيتين: الأولى من خلال مقابلة المشرعين والموظفين العموميين، والثانية بممارسة الضغط على صانعي السياسة باستخدام أساليب غير مباشرة بما في ذلك وسائل الإعلام، وفيما يلي مناقشة لأبعاد هذه الخصوصية المتميزة لجماعات المصالح في النظام السياسي الأمريكي.

وبوجه عام، يتميز المجتمع الأمريكي بالوجود المكثف والفعال لجماعات الضغط، والتي تشهد خلال السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في نموها كماً ونوعاً، كما يبدو

حرصها واضحاً في اتخاذ مقارها الرئيسة بالقرب من دوائر صنع القرار في العاصمة واشنطن من جانب، وبالقرب من كبريات مؤسسات الأعمال الكبرى والاتحادات وشركات الأعمال والتجارة، خاصة وأن أكثر من نصف جماعات الضغط الرئيسة تتمركز مقارها في العاصمة الأمريكية. هذا النمو العام لجماعات الضغط، وتزايد تأثيرها في العملية السياسة الأمريكية يجد جذوره في مصادر متعددة من أهمها ما يلي:

الولايات المتحدة، وعلى حد وصف بعض الأدبيات "مجتمعاً من المهاجرين والمنضمين الجدد" بما يعنيه ذلك من تنوع ديني وثقافي للمجتمع الأمريكي، ومن ثم تنوع وتباين، بل واختلاف في المصالح والاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لشرائح السكان والمواطنين الأمريكيين. ومن ثم، فإن الاستجابة المجتمعية التلقائية لهذه الحاجات تجيء، وفى جزء هام منها، متمثلة في إنشاء وتكوين الاتحادات والجمعيات المتنوعة كقنوات أكثر ملائمة للتعبير عن تلك الاهتمامات والمصالح، وكآليات للمشاركة الفعالة في الحياة العامة، والتأثير في السياسات الحكومية الخارجية والداخلية، عبر الضغط على مسئولين فيها أو التأثير على الرأي العام عبر وسائل الإعلام المتنوعة كقنوات للتأثير الجماهيرى الفعال، إضافة إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي للمرشحين إلى المناصب المختلفة المهمة بدءً بالمناصب الحكومية الكبرى، ومروراً بعضوية مجلسي النواب والشيوخ، ووصولاً إلى رئاسة البلديات، وعادة ما يرتبط هذا الدعم بمواقف ورؤى المرشحين للقضايا التي تهتم بها وتعمل من أجلها جماعات المصالح أو الضغط وما يكفله من ضمانات دستورية وحقوق وحريات سياسية يتمتع بها الأفراد والجماعات على حد سواء، كحرية التعبير والاجتماع والاعتقاد وحق التقدم بالالتماسات وما إلى ذلك من حقوق سياسية وضمانات دستورية شكلت الأساس القانوني والسياسي لقيام تلك الجماعات طبقا لقانون تنظيم جماعات الضغط الصادر عام ١٩٤٦، والذي أصبح بموجبه لكل جماعة بشرية أو مؤسسة أو دولة أجنبية أن تنشئ جماعات ضغط محلية مسجلة باسمها في الكونجرس، وتتدخل نيابة عنها في أي سياسات عامة أو قرارات متعلقة بها، الأمر الذي أسهم بدوره في إفساح المجال أمام جماعات الضغط لتمارس وبشكل قانوني وعلني أدوارها ووظائفها في العملية السياسية الأمريكية في بعديها الداخلي والخارجي، وما يستند إليه من توزيع للسلطات والموارد بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والمحليات، أوجد بدوره حاجة لوجود آليات مؤسسية ذات تنظيم جيد،

(ISSN: 2537 - 0758)

ومعترف بها، تستطيع من خلالها الجماعات المتنوعة على مستوى الولايات والمحليات، عندما تفشل في تحقيق أهدافها على مستوى الولاية، أن تلجأ من خلالها إلى واشنطن في محاولة للتأثير على أجهزة صنع القرار في الحكومة الفيدرالية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) أملا في أن يكتب لها النجاحُ فيما لم تستطع تحقيقه على مستوى الولاية. من الأمثلة ذات الدلالة هنا حالة جماعات الحقوق المدنية، وحكم المحكمة العليا بعدم دستورية الفصل العنصري عام ١٩٥٤.

وتقدم جماعات الضغط الأمريكية، وعلى اختلاف مسمياتها، نموذجا متفردا باعتبارها أحد قوى المدخلات الرئيسة للعملية السياسية في الولايات المتحدة. ففي مجملها تعكس بنية وتركيبة هذه الجماعات التنوع الديموغرافى الذي يميز المجتمع الأمريكي كمجتمع من المهاجرين، يمثلون خصائصه الاجتماعية والاقتصادية، كما تربطهم جماعات الضغط بكل ما تتميز به من تنوع هيكلي ووظيفي بوجه عام، فمحاولة التمييز داخل هذه التوليفة أو الصيغة المركبة والمعقدة لبنية جماعات الضغط الأمريكية توضح أنها تضم عشرات الآلاف من هذه الجماعات متضمنة أمثلة لكافة النماذج والثنائيات الهيكلية والوظيفية المتنوعة لجماعات المصالح: دائمة ومؤقتة، وجماعات الضغط العامة بكافة أنواعها، إضافة إلى جماعات الضغط الاتجاهية، وجماعات الضغط بين المؤسسات والهيئات الحكومية.

ومما لاشك فيه أن دور ومكانة جماعات الضغط الاقتصادية في النظام الأمريكي لها خصوصيتها وأهميتها التي تحظى باتفاق واهتمام جميع القوى داخل النظام السياسي الأمريكي وخارجه. بالإضافة إلى إمكانياتها ومواردها الاقتصادية، وبالتالي أهميتها وقدراتها السياسية، فإن هذه الجماعات تتميز، ومن منظور السياسة الخارجية، بضخامة عددها وتنوعها الكبير، فهي تضم ممثلين لكل مجالات النشاط الاقتصادي بلا استثناء مثل الشركات والاحتكارات البترولية الكبرى، كبار شركات الطيران العالمية، مؤسسات الخدمات والرعاية الصحية، المؤسسات المالية والبنوك، شركات الأسلحة، المجالات الزراعية، مقاولات مشروعات ومنظومات الدفاع والتسلح والاتصالات، ...الخ .

كذلك، فإن جماعات الضغط الاقتصادية، وما يرتبط بها من تداخل في المصالح، وتشابك في الأطراف، وتناقض في المواقف والتوجهات، إنما يفتح الباب واسعا أما الأطراف المعنية لممارسة كل أنواع التحالفات، واستخدام وتوظيف كل آليات الضغط

المادي والمعنوي لعقد الصفقات وتبادل المصالح والمواقف في منظومة أداء معقدة يصعب الوقوف على أبعادها الحقيقة دون معلومات كافية وقدرة على التخيل والتحليل، وعلى نحو ما تبرزه خبرة الصفقة الشهيرة بصفقة الأواكس، والتي تم إقرارها لصالح المملكة العربية السعودية بفارق ضئيل في الأصوات ٥٢-٤٨ سيناتور[١٦].

وإزاء المعارضة المؤكدة من قبل الكونجرس، فقد اضطرت المملكة العربية السعودية أن تدخل معركة فعلية واستخدمت فيها كل القنوات الممكنة والمتصورة والتي يتيحها النظام الأمريكي لتأمين الموافقة على هذه الصفقة (قنوات العلاقات الرسمية وغير الرسمية، الصلات بدوائر الأعمال والمال وكل شركات الأعمال صاحبة المصالح مع المملكة، وشركاء الأعمال الذين يتعاملون معهم، وأعضاء الكونجرس في مقار دوائرهم ومكاتبهم، وحملات الاتصالات، وإرسال العرائض والالتماسات، التي كانت بمضمون واحد ووحيد يطالب بالموافقة على الصفقة استنادا على مبررات من أن الصفقة أمر اقتصادي بحت، وأنها تدعم الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط لأهميته لمصالح للولايات المتحدة، والحفاظ على علاقات الصداقة والتعاون مع المملكة، حفاظا على المصالح الذاتية للأطراف المشاركة في الحملة، واستجابة لضغوط شركاء الأعمال.

من هنا كان النظر إلى صفقة طائرات الأواكس للملكة العربية السعودية كنموذج أداء متفرد شاركت فيه منظومة متكاملة من جماعات المصالح وممثلي اللوبي المعتمدين ورموز سعودية، بالإضافة إلى الاستخدام الفعال والتوظيف الكفء للعديد من آليات الاتصال والتأثير والضغط والتهديد تأمينا للحصول على موافقة الكونجرس على الصفقة، والتي تمت موافقة مجلس الشيوخ عليها في الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٨١ بأغلبية ٥٢ صوتا ضد٤٨ صوتا.

---

[١٦] صفقة الأواكس السعودية: ترتبط هذه الصفقة بإدارة الرئيس ريجان التي خططت عام ١٩٨١ لعقد صفقة قيمتها ٥، ٨ بليون دولاراً من مبيعات الأسلحة للملكة العربية السعودية. وقد تضمنت الصفقة خمس طائرات أواكس بخزانات الوقود لطائراتها المقاتلة من طراز F-15، وطائرات إعادة الإمداد بالوقود، وأكثر من ألف صاروخ جو/جو. وفى ظل قانون ضبط صادرات السلاح الصادر ١٩٧٦، فإن للكونجرس الحق في عدم الموافقة على أي صفقة سلاح تبلغ قيمتها أكثر من ٢٥ مليون دولار.

(ISSN: 2537 - 0758)

المطلب الثاني
دور جماعات الضغط في إفشال مبدأ الفصل بين السلطات

في الدول النامية، فجماعات الضغط بوجه عام ليس لها أي استقلال عن الحكومة، وتكمن مهمتها الأساسية في حشد التأييد الشعبي للنظام وسياسته.. وإذا كانت الجماعات مرتبطة بحزب معين فإن وزنه السياسي وتأثيرها يتوقفان بدرجة كبيرة على ما للحزب من نفوذ. وطبيعة نظمها وتجربتها تبرز ضعف المجموعات المتحدة، ففي أنظمة الحزب الواحد، أو الحكم العسكري، تبرز سيطرة الدولة على المجموعات القائمة، لتصبح أجهزة تابعة للحزب أو الدولة.

فالحزب الواحد ينظر لنفسه كونه الممثل الوحيد للمجتمع المدني، ويفترض في هذا المفهوم بالضرورة أن الاتحادات التي تسعى لتوضيح مصالح معينة، يجب عليها أن تقوم بذلك من خلال الإطار الحزبي. وما أن يصبح الإتحاد تحت وصاية الحزب حتى يتم إخضاعه للتوجهات السياسية، ويمنع من التعبير عن وجهات نظر تخالف مذهب الحزب أو مصالحه .

أما في إطار العلاقة مع السلطة التنفيذية، فكون السلطة التنفيذية هي الأقدر وفق حقيقة الواقع السياسي على ممارسة اقتراح القوانين باعتبارها تتولى مهمة التنفيذ، ومن ثم تكون أقرب إلى لمس الحاجات التشريعية للمجتمع، وهي تملك الأدوات الفنية اللازمة لإعداد اقتراح مشروع التشريع، لذلك فإن الجماعات تحاول التأثير في أعضاء المؤسسة التنفيذية على أساس أن الاقتراح هو الأصل الذي ينبثق عنه التشريع، ثم إن السلطة التنفيذية تملك حق الاعتراض على القوانين، وفي إمكانها التغيير في التشريع عن طريق التفسير والكيفية التي ينفذ بها، وجماعات الضغط تستخدم نفس الأساليب لتحقيق تأثيرها في السلطة التنفيذية.

أما في إطار العلاقة مع السلطة القضائية فإنه بالرغم من الإجماع على استقلال السلطة القضائية فالجماعات الضاغطة تملك وسائل عدة في التأثير عليها من خلال الدخول كطرف في الخصومة القضائية فتعمل الجماعات على تقديم الدراسات والبيانات والمعلومات إلى المحكمة، وقد تتدخل في اختيار القضاة وفي انتخابهم.

أما الجانب السلبي لجماعات الضغط فإنه يرتبط بما يثار حول تأثر دور هذه الجماعات في السياسة الخارجية بمشكلتي الولاء بالنسبة لأعضائها، وفقدان التماسك.

فمشكلة الولاء والانتماء تشير إلى صورة محتملة من ثنائية أو ازدواج الولاء والانتماء لدى الأقليات العرقية؛ فهم كمواطنين أمريكيين من المفترض أنهم يدينون بالولاء والانتماء لوطنهم الجديد الولايات المتحدة، بينما استمرار تمسكهم بخصائصهم وروابطهم العرقية مع أوطانهم الأم التي هاجروا منها، وتواصل اهتماماتهم بمشكلاتها وقضاياها، يولد لديهم نوعا من التطلعات والتوقعات، وخاصة في أوقات الأزمات، بأن تقوم السياسة الأمريكية بدور إيجابي لمساعدة تلك المجتمعات وإحداث نوع ما من التغيير فيها. وفى أفضل الأحوال، فقد تقتصر تداعيات ذلك إلى فرض أعباء جديدة، أو حدوث نوع من التوريط غير المرغوب للسياسة الخارجية الأمريكية.

وبصورة ما، فقد ساعدت طبيعة المجتمع السياسي الأمريكي على استمرار هذا التوتر أو التشتت في مشاعر انتماء مواطنيها من المهاجرين الجدد. فالمنظومة الأمريكية تقوم على إعلاء قيم الحرية والتعددية واحترام المبادرة الفردية، وهى في مجملها تساعد ليس فقط على استمرار احتفاظ أعضاء مواطنيها من المهاجرين الجدد بمقومات هويتهم العرقية الأصلية (كاللغة والمعتقدات الدينية والتقاليد، وغيرها) بل أنها تدفعهم أيضا– وللصعوبات التي تواجه اندماجهم في وطنهم الجديد من (قلة الخبرة، حاجز اللغة، نظم وظروف العمل، أنماط الحياة الجديدة، ارتفاع الأعباء الاقتصادية)– باتجاه تقوية هذا الوعي لدى أعضاء تلك المجتمعات وظهور التجمعات والأحياء السكانية العرقية بالعديد من ولايات المهجر الأمريكية، والنمو التدريجي لمصادر قوتها الاقتصادية الاجتماعية داخل وخارج هذه المجتمعات، ومع إدراك هذه المجتمعات لحقوقها وفرصها السياسية في المجتمع الأمريكي الجديد، تنمو مصادر وأشكال القوة السياسية الذاتية لهذه الجماعات، وتصبح بما لها من قوة تصويتية هدفاً للتنافس بين القيادات السياسة الحزبية وغيرها للاستفادة من أصواتها ومواردها.

وفى المقابل تثار قضايا ومشكلات الأوطان الأم، ويتم إقحامها في سياق البرامج والحملات الانتخابات والمنافسة السياسية، بصرف النظر عما يترتب على ذلك من التزامات وانعكاسات على المصالح القومية الأمريكية، بالإضافة إلى تزايد الفرصة لاختلال التوازن بين الجماعات الإثنية ذات النصيب الأكبر من مصادر القوة العددية والتنظيمية على حساب غيرها من الجماعات.

(ISSN: 2537 - 0758)

وختاما، نوضح أن تعددية جماعات الضغط الأمريكية تجعل منها كيانات أو قوى متعددة تجمع بينها وعلى المستوى النظري خصائص بنيوية ووظيفية مشتركة، إلا أنها وعلى صعيد الممارسة العملية تفرق بينها الأهداف والغايات والوسائل والآليات، وتحكم علاقاتها وفى كثير من الأحيان قواعد التنافس والصراع. وعلى ذلك، **يمكن الانتهاء إلى تأكيد النتائج التالية:**

١- أن القاعدة الحقيقية لقوة جماعة الضغط، وبالتالي قدرتها على الوفاء بمتطلبات دورها إنما تستمد من مصادر قوتها الداخلية التي تتكون من:

قاعدة صلبة من التأييد الجماهيرى، المقومات التنظيمية وهيكل صنع القرار والسياسة العامة للجماعة، الموارد المادية والمعنوية وعلاقتها بالقوى الأخرى، ومنظومة القيم التي تؤمن بها والقضايا والموضوعات التي تتعامل فيها، وتسعى إلى تحقيقها، وأنماط علاقتها بغيرها من القوى الأخرى في بيئتها .

٢- تحقيق التوازن في اهتمامات وعلاقات جماعة الضغط بين التزامها بالمصلحة القومية الأمريكية، وبين مصالحها الذاتية أو الفئوية. وهنا، فإن أحد أهم عوامل القدرة على تحقيق أهداف الجماعة (التأثير على المشرع، توجيه القرار السياسي، الفوز بصفقة ما، عقد تحالف أو التوصل إلى صيغة توفيقية مع المنافسين أو الشركاء..) يرتبط بالقدرة على تحقيق التلاؤم بين أهداف الجماعة والسياق العام للأهداف القومية.

وهنا، فإن للمعلومات (نوعية، وتوقيت، وصورة إتاحتها..)، بالإضافة إلى القدرة على توظيفها في الاتجاه الصحيح، مع حشد التأييد الكافي لها، كل ذلك يعضد قدرة جماعة الضغط على دفع صانع القرار للقبول بوجهة نظر الجماعة وتبنى مطالبها باعتبارها جزء من صميم الوظيفة التمثيلية للجماعة، وتعبيراً عن مطالب أعضائها واهتماماتهم. كما أن فشل جماعات الضغط في تحقيق هذا التوازن سوف يؤدى إلى إضعاف درجة تماسك السياسة الخارجية وقوتها الداخلية.

٣- يرتبط بما سبق، أن تأثير جماعات اللوبي على الدول الأجنبية التي تفتقر إلى قاعدة قوية من التأييد الداخلي سوف يصبح محدودا للغاية على السياسة الخارجية الأمريكية، وربما أقل محدودية مما هو متصور، بل إنها سوف تخرج وبسرعة من حلبة المنافسة إذا افتقدت مثل هذا التأييد.

٤- إن مرونة جماعة الضغط في اختيار الوسائل والبدائل السياسية المحققة لأهدافها من بين الآليات المتنوعة المتاحة، وكذلك قدرتها على التعاون والتنسيق مع جماعات الضغط والقوى الأخرى، وتعظيم سبل الاستفادة من قدراتهم وموارد القوة لديهم، يمثل مصدراً إضافياً لدفع جماعة الضغط باتجاه تحقيق أهدافها.

٥- إن فرصة تحقق الهدف الذي تسعى إليه جماعة الضغط تكون أكبر في النجاح كلما تعلق أمرها بالكونجرس، حيث فرص ومجالات المناورة والتحالفات وممارسة كافة أشكال الضغوط واللوبي تكون أكبر مما يجعل المجال أوسع لتأمين التصويت المطلوب.

٦- وأخيراً، فإن خبرة الحالات التي تم التعرض لها بشكل أو آخر أثناء العرض توضح أن الفرصة لنجاح جماعة لمصالح في تحقيق أهدافها ترتفع بتزايد درجة اهتمام أو تورط الولايات المتحدة بالشئون الخارجية.

النتائج

- أظهرت الدراسات أن جماعات الضغط قادرة على التأثير في صياغة القوانين والسياسات الحكومية، بل وحتى في قرارات المحاكم .
- قد تؤدي ضغوط جماعات المصالح إلى تغيير في أولويات الحكومة، حيث يتم تخصيص موارد وجهود أكبر لمجالات معينة على حساب مجالات أخرى.
- تستخدم جماعات الضغط وسائل الإعلام والتواصل الجماهيري لتشكيل الرأي العام والتأثير في المواقف تجاه القضايا المختلفة.

التوصيات

- يجب على الحكومات والمؤسسات العامة العمل على زيادة الشفافية في عملية اتخاذ القرار، بما في ذلك الكشف عن مصادر تمويل جماعات الضغط وعلاقاتها بالمسؤولين.
- من الضروري وضع إطار قانوني لتنظيم عمل جماعات الضغط، وتحديد الممارسات المقبولة وغير المقبولة، وتحديد آليات الرقابة والمساءلة.
- يجب توعية الجمهور حول طبيعة عمل جماعات الضغط وأساليبها، مما يمكنهم من تقييم المعلومات التي تقدمها هذه الجماعات بشكل أفضل.

(ISSN: 2537 - 0758)

المراجع

- د. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي، بغداد، التعليم العالي، ط(٢)، ١٩٩٠.
- د. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، دار النهضة.
- غابرييل الموند، جي، بنجهام باول، الابن:السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة، هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع ط، ١٩٩٨، صـ(١٨٨، ١٨٩). وكذلك كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة قضايا منهجية، تأليف مجموعة باحثين، القاهرة، النهضة المصرية، ١٩٨٨.
- بسيوني حمادة: وسائل الاتصال في صنع القرارات، نقلا عن د. وصال الزاوي و د. رواء زكي:السياسة العامة في تركيا، بغداد، مركز الدراسات الدولية. ٢٠٠٢.
- د. خيرى عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت، ذات السلاسل، ط(١)، ١٩٨٨.
- جيمس أندرسون: صنع السياسات العامة، ترجمة د.عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة، ط(١)، ١٩٩٩.
- د. سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، دار المعارف، ١٩٩٨.
- Burdeau: Traité de science politique. Tome III.1950. P.p 223.
- Jean Mevnaud: Nouvelles etudes sur les groups de pression en France, Librairie Armand.